(٢)

التعريف بالمسند

قال صاحب الرسالة المستطرفة: «**المسانيد**» جمع «**مسند**» وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة، صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة، ومنها مسند أحمد، وهو أعلاها، وهو المراد عند الإطلاق، وإذا أريد غيره قُيد.اهـ.

أقول: وهو كتاب كبير جليل الشأن، قضى الإمام في جمعه وتدوينه معظم حياته العلمية، ومن أجله كانت رحلات الإمام إلى بلدان كثيرة، كما رأينا.

وقد لقي هذا الكتاب عناية فائقة من العلماء، مما يدل على مكانته العالية، حتى قال ابن الجزري في وصفه: «هو كتاب لم يرو على وجه الأرض كتاب في الحديث أعلى منه» كما جاء ذلك في كتابه «المصعد الأحمد».

ولعل أبلغ الأقوال في بيان مكانة هذا الكتاب. هو ما قاله مؤلفه رحمه الله تعالى.

فقد قال عبد الله ابنه: قلت لأبي: لم كرهت وضع الكتب، وقد عملت «المسند»؟

فقال: «**عملت هذا الكتاب إماماً، إذا اختلف الناس في سُنَّة رسول الله ﷺ رُجِعَ إليه**».

وقال حنبل بن إسحاق: جمعنا عمي، لي ولصالح ولعبد الله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه ـ يعني: تاماً ـ غيرنا، وقال لنا: «إن هذا الكتاب قد جمعته وأتقنته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه، وإلا فليس بحجة»(١).

وقال فضيلة الشيخ شعيب الأرنؤوط في مقدمته لطبعة مؤسسه الرسالة:

«استقطب مسند الإمام أحمد اهتمام العلماء في كافة الأمصار والأعصار، وضربوا لسماعه أكباد الإبل، ولقي من حفاوتهم وعظيم اعتنائهم وحرصهم على قراءته أو قراءة جزء منه، ما يقضي منه المرء العجب العجاب، بل إن بعضهم قد حفظه كله بالرغم من أنه يقرب من ثلاثين ألف حديث، وما ذاك إلا لأن هذا «المسند» قد حوى معظم الحديث النبوي الشريف ـ المصدر الثاني من مصادر شريعة الإسلام ـ فقد جمعه مؤلفه رَحِمَهُ الله وانتقاه ليكون مثابة للناس وإماماً، وصرح بذلك فقال: «عملت هذا الكتاب إماماً، إذا اختلف الناس في سُنَّة رسول الله ﷺ رُجع إليه» وهكذا كان، فقد رزق هذا المسند من الشهرة والقبول ما لم ينله كتاب آخر من المسانيد».

○ ترتيب أحاديث المسند:

الأصل أن تكون أحاديث الصحابي الواحد في مكان واحد، وعلى هذا قام ترتيب الكتاب.

---

(١) «خصائص المسند» للمديني (ص٤ ـ ٥).

ومع ذلك فمن أتيح له قراءة الكتاب، فسوف تستوقفه الأمور التالية:

- إدراج أحاديث بعض الصحابة في مسانيد غيرهم.
- تكرار بعض الأحاديث سنداً ومتناً.
- تفريق أحاديث الصحابي الواحد في أكثر من موضع في المسند.
- تباعد روايات الحديث الواحد عن بعضها بحيث يفصل بينها أكثر من ألف حديث.

ولعل السبب في ذلك، هو ما أوضحه شمس الدين ابن الجزري في كتابه «المصعد الأحمد» بقوله: «إن الإمام أحمد شرع في جمع هذا المسند، فكتبه في أوراق مفردة، وفرقه في أجزاء مفردة على نحو ما تكون المسودة، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمنية، فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي على حاله».

وهو قول يوافقه عليه كل من قرأ المسند.

○ الأحاديث الضعيفة في المسند:

ما من شك في أن المسند قد حوى كثيراً من الأحاديث الضعيفة، وقد صرح الإمام أحمد نفسه بذلك عندما شرح منهجه لابنه عبد الله في جمع المسند فقال:

«قصدت في المسند الحديث المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله تعالى، ولو أردت أن أقصد ما صح عندي، لم أروِ من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف، إذا لم يكن في الباب

ما يدفعه»[١].

وقال الإمام أحمد أيضاً ـ كما في ترجمته في شذرات الذهب ـ:

«إذا جاء الحديث في فضائل الأعمال وثوابها تساهلنا في إسناده، وإذا جاء الحديث في الحدود والكفارات والفرائض تشددنا فيه».

ومن هذين النصين يظهر موقف الإمام أحمد من الأحاديث الضعيفة، فهو يقبلها في حالتين:

- إذا كانت في ميدان فضائل الأعمال ولا يقبلها في الأحكام.
- إذا كان الحديث ضعيفاً ولم يكن في الباب ما يدفعه؛ أي: إذا لم يخالف القواعد العامة، ولم يعارض حديثاً صحيحاً في الباب.

○ الطبعات الحديثة للمسند:

كثيرة هي الطبعات التي ظهرت للمسند، ومن آخر ما ظهر طبعتان:

الأولى: صدرت عن «مؤسسة الرسالة» بإشراف وتحقيق وعناية فضيلة الشيخ شعيب الأرنؤوط ورفاقه، وتقع في خمسين مجلداً، منها خمسة للفهارس. وهي جهد كبير مشكور أثاب الله القائمين عليه، فهي من أحسن ما ظهر من طبعات المسند.

الثانية: صدرت عن «دار المنهاج» في جدة، وتقع في (١٢) مجلداً، إضافة إلى مجلدين للفهارس، وهي في مجلداتها من القطع الكبير والحرف الصغير، وعدم الفصل بين الأحاديث كما كان شأن

(١) «خصائص المسند» (ص٢٧).

الطبعات القديمة. ويبدو أن الدافع لإخراج هذه الطبعة هو الوقوف على المخطوطات الكثيرة مما يوفر ضبطاً للنص أكبر، وجاء في مقدمتها:

«وقد وفقنا الله تعالى لجمع هذا العدد الهائل من النسخ الخطية، فمنَّ علينا بإتمام نص المسند، واستدراك الأحاديث التي سقطت من جميع النسخ المطبوعة، بما في ذلك طبعة مؤسسة الرسالة.. وهي أحسن طبعات المسند التي ظهرت قبل طبعتنا هذه، وقد بلغ تعداد السقط من تلك الطبعات في موضع واحد أكثر من مائة حديث، وهي الأحاديث من (٢٤٣٩٦) إلى (٢٤٥٠٥) من طبعتنا هذه.. وبلغ السقط عشرة أحاديث في موضعين آخرين.. من (١١٢٤٥) إلى (١١٢٥٤).. ومن (٣٠٣٨) إلى (٣٠٤٧) فجاءت طبعتنا هذه بتوفيق الله تعالى أكمل طبعات المسند».

أقول:

وبعد دراسة هذه الأحاديث المستدركة تبين أنها من الأحاديث المكررة التي لا تضيف جديداً باستثناء سبعة منها، وقد أضفت هذه السبعة إلى كتابنا هذا ووضعتها في أماكنها، وذكرت أنها من (طبعة المنهاج) وأرقامها في هذا الكتاب هي (١٥٤٩) (٢٨٣٤) (٣٥١٤) (٣٦٨٦) (٥٥٣٩) (٨٢٠٤) (٨٩٠٠).

وكم كنت أودّ لو أن «دار المنهاج» طبعت هذه الأحاديث المستدركة في رسالة صغيرة ووفرت على القارئ الجهد والوقت والمال، وبخاصة أن المشرف على طبعة دار المنهاج، هو نفسه أحد المُشْرِفيْن على طبعة «مؤسسه الرسالة» وهو فضيلة الدكتور أحمد عبد الكريم معبد.

وكم كنت أودّ ـ إذا لم يفعلوا ذلك ـ أن يعتمدوا الترقيم الذي اعتمدته «مؤسسة الرسالة» ليسهل على القارئ المقارنة عند الضرورة.

وقد يقول قائلهم: كيف تفعل بالأحاديث المائة المستدركة في مكان واحد، أقول نفعل كما فعلت «مؤسسة الرسالة» عند الحديث (٢٤٠٠٩) الذي انضوى تحته (٩٢) حديثاً مكرراً في مكان واحد تحت هذا الرقم.